

لم يخرج هذا العام غضبت صارح فوراً فليس له طبع
 ولا التحليل منها وخوفه من العباد وليس لزوجه
 تحلل قبل ان تومر به ويجب عليها اذا امرها ان تحلل
 فان اخرته بعد الامر فله وطهرها وغيره وفي الخفة
 قضية كلهم في تفسير التحلل بما ذكرناه ليس له وطى
 الامر ولا الزوجه قبل الامر بالتحلل في الغرض والنفل
 ام والامم والكفار وعليها فقط كما في الفقه ولم ينكس
 الكفار في الهابة بنا على ما يحرم من انه لا كان عليها
 مطلقا واسقطها في الخفة ايضا فيجعل على اذا وطهرها
 مكروه ويجعل ما في الفقه على الطواغيت بنا على ما سئل عليه
 عليه باحتمال ولو اذن له لغيره في تحليلها بخلاف
 عكسها وليس لها استدراك في الاحرام بالفرض اما
 النفل فيحرم على الزوجه الحرة لحرمانها لانه كما في
 الخفة والنهامة وليس الفرض ايضا على امتهن وجده
 الابان فزوج وسيدا ولو لي زوج او سيدا لغيره
 من غير ان يكون له وطى

وموتة السفر للقضاء الاثامة عنها ان غضبت او ماتت
 او طلقت بالثلاث على زوج محرما بالشرط ولا
 يبرئ يسقط حقها عند الاباير انما المصنف فيكون في مالها
 اما نفقة كحضر فلا تلزم عالم يسافر معها وليس ان
 لا يجلبها ولا ينظر اليها من حين الاحرام الى التحلل الثاني
 وحل الجماع اكد هذا ما جرى عليه الشئس الرومي وقد
 الشهاب بن حجر بما اذا كان حليله كلفا محرما بان
 يحصل صلوا والافعلها الكفارة حيث لم يكن لها
 كان زنت او طيبت بشبهة او مكنت غير مكنت مجنون
 او نائم فامضت ذكره فرجها عامدة على محنته
 او مكنت من تحلل ولو التحلل الا ان او صهبة وفي كس
 وعلى الموطون كان محرما كفارة اخرى فيما اذا كان الوطى
 بينا او شبهة وفيه من العباد انما يجب على كل من الاجنبيين
 المحرمين وان كان الوطى شبهة له وفي الفقه ويلزمه اي الزوج
 تكبيرها من القضاء فوراً ويجمع مون السفر بل والاثامة

الابان فزوج

من غير ان يكون له وطى